



## اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٦٠	١٢٧٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

## اسعار الفواكه والخضر

الطماطة	٥٠٠
الخيار	٥٠٠
البادنجان	٥٠٠
البطاطا	٧٥٠
البصل	٧٥٠
البرنقال	١٢٥٠
الموز	١٠٠٠
الرقبي	٥٠٠
البطبخ	٥٠٠

## أهلا ضيوف طاولة المدى

تلتئم اليوم جلسة أخرى من طاولة المدى المستديرة لتتهم بشأن آخر من شجون اقتصادنا وأليات سلامة أدائه وتعزيز ثوابته وبما يدعم تطلعاتنا بتعايها وتداولاته.

لقد اقتضت أكثر من سنتين على بدء تقليد الطاولة المستديرة حيث ضيفت فيها شتى مفردات الأزمة الاقتصادية وشواغلها وأسهم فيها غالبية المعنيين الأكاديميين والمشتغلين في القطاعات التجارية والمصرفية المتنوعة لترسي نمطا مميزا من التجاذبات الصريحة والمسؤولة سعيا للوقوف على حلول أمينة وكفيلة بضمان تجاوز أي من الأزمات القائمة وحتى المحتملة.

اذن سعت الطاولة لأن تكون المنبر الشفاف للتعاطي بمسؤولية كاملة بكل ما يعمل على تجاوز الأزمات في الحقل الاقتصادي التي ظلت عنوان التداولات في حركة السوق وسياسات عمله.

ويلتقي في جلسة اليوم رهط آخر من الباحثين الأكاديميين فضلا عن المشاركين من جهات معنية مختلفة، اذ يجتمع الساهمون والضيوف لعرض معاناة بدت اليوم أكثر الحاحا في تناولها والتعاطي معها لما تعكسه من أثر بالغ على حياة المواطن وصحته واقتصادياته في آن واحد.

انها مشكلة تلوث المياه التي باتت شاغلا كبيرا للمستهلك العراقي بعد أن ظل طيلة ثمانية عقود لايامن الا المصادر الحكومية للماء في استخداماته اليومية، ليكتشف على حين غرة أن التلوث الذي وقفت على حقيقته أجهزة علمية هي الأخرى حكومية اثر تجاهله سنوات عدة لتحذيرات سرعان ما كانت تكذب بشير من حين لآخر الى تلوث مصادر المياه بما يعرض حياته وحياته أسرته لخطر التنازع.

لقد دعمت جهدا في تنظيم الطاولة الخاصة بتلوث المياه أطراف علمية عديدة يقف في مقدمتها مركز بحوث السوق وحماية المستهلك الذي شارك مناقبل ذلك بأنشطة مختلفة، بشخص الدكتورة منى الموسوي مديرة المركز ومشاركة العديد من باحثيه ومناقشاتهم، اذ أسهمت في الطاولة الدكتورة الموسوي ببحث تحت عنوان (قضايا شحة المياه وتدويرها وحقوق الانسان)، فيما كانت مساهمة أخرى للمركز ببحث للدكتور بهاء نظام الناصري الباحث في المركز نفسه بعنوان (نظرة في واقع ماء الشرب). كما أسهم معهد بحوث التغذية في وزارة الصحة ببحث تحت عنوان (تلوث مياه الشرب في بعض مناطق بغداد وأشار الصحة والصحية والبينية) للدكتور جنان خالد كامل.

واذ تعزز أسرة المدى بتواصل هذا التقليد الحضاري المسؤول وتجاوب فرق الباحثين في التعاطي مع تلك التجربة واغنائها، فانها تتطلع لمزيد من اغناء هذا التقليد وتعزيزه بتجارب مماثلة قادرة على ارساء عامل ضغط دائم بهدف تجاوز كل أزمات الخلل في شتى حلقات الأداء.

# شهادة شخصية في هوامش مسألة الديون العراقية

ظللت الاوضاع المالية في العراق في تجاذب المد و الجزر منذ عام ١٩٥٨ حيث ورثت الحكومة الثورية ارضة ضخمة في قياس تلك الايام - من الاحتياطات والتخصيصات بالدينار العراقي وبالعملات الاجنبية ، و التي سرعان ما انفقت في استكمال المشاريع التي كادت العمل بها جريا او بالتحول الى مشاريع اخرى تطلبتها تلك المرحلة . سرعان ما تبم ذلك جزر حاد وصل الى تسجيل دين على العراق في عام ١٩٦٣

من قدرات.

وتعرض ظهور الـ (Petro Dollar) على مسرح التعاملات التي تحول الى الـ (Euro Dollar) لسيطرة في دور جديد على التعاملات وعلى تقويم التبادل.

وسرعان ما تعرض الدولار الى الضربات التي رزعمت موقعه على عرش التعاملات منذ بداية النصف الثاني من عام ١٩٨٥ حيث وصل سعره الى ما يزيد على (١٦٠) ينًا يابانيا والى حوالي النصف باون

ووقى في الانتظار لغاية عام ١٩٩٨ عندما اختمرت لديهم فكرة انشاء بنك الالفية وفي الهند هذه المرة حيث يفتح الالف من نقاط الخدمة المصرفية باستخدام الالات الالكترونية التي تيسر للمتعاملين اتمام معاملاتهم من اقرب الاماكن لهم بتشغيل الالة التي تلبى طلباتهم المختلفة وتسد حاجتهم في سحب و ايداع النقود ومخططا لجعل ١٥٪ من سكان

وارتبط النمو و التطور الاقتصادي في العراق بضعف الاداء السياسي في تلك الفترة لغاية عام ١٩٧٠ حيث استنادت الحكومة العراقية من شركة نفط العراق (ip) ٢٠ مليون باون استرليني لشراء الحطة الاسترالية وكانت شروط تلك الاستدانة ثقيلة بعض الشئ من الناحية المعنوية.

وكما هو معلوم فإن سعر برميل النفط كان يقل عن (٢,٥) دولار امريكي في عام ١٩٧٢، و تصاعد وصولا الى ما يزيد على (٣٥) دولارا امريكيا اوائل الثمانينيات. و ظهر في السوق الدولار النفطي (Petro-Dollar) وتم تشجيع مصدري النفط على الاحتفاظ به بدفع فوائد عالية عليه وصلت الى حدود (٢٠٪).

وكان لا بد من تطوق هذه الثورة المالية التي بدأت تفكك في السوق المالي العالمي بتأثيرات موجعة رفعت ارقام موجودات و مطلوبات البنوك و البيوتات المالية الى ارقام كثيرة المراتب ، دون ان تتحقق منها غير الرغبة الجارحة و التباري الواسع للأنفاق عن طريق توظيف الارصدة الهائلة التي نتجت عن تصاعد سعر البرميل الاسود.

وكان لا بد من غياب الوعي ومن العشوائية في هذا التوظيف عن طريق التمويل الكبير الذي لا تدخل فيه البنوك عادة منفردة بل عن طريق المشاركات (Syndication) وذلك درءا للمخاطر ومع ذلك فقد دخلت البنوك العالمية في مغامرات وظفت خلالها اموالا هائلة في مشاريع استراتيجية لم ترع فيها مدد التمويل و استحقاته مما ترتب عليه ان يتعرض اكبر بنك عالمي في منطقة الشرق الاوسط وهو (Citi Bank) الى خسارة وصلت الى (٢,٥) مليار دولار/ عام ١٩٨٥ مما دفعه الى النكوص و العودة الى دياره في الولايات المتحدة مبتعدا بما تبقى له

الحرب الا و هي نضوب موجودات الخزينة التي كانت تزيد على (٣٧) مليار دولار في شهر قيام الحرب ( ايلول ١٩٨٠ ) . وبدأ التوجه الى الاستدانة الخارجية.

بعيد ايقاف تصدير النفط عن طريق الاراضي السورية بأقل من اسبوع كلفت بحضور اجتماع في مكتب وزير التجارة ممثلا عن مصرف الرافدين ولسا لم يوضح لي رئيس المصرف حدود المهمة، ابلفته انني اعتبر نفسي مخولا صلاحياته و ذلك لاهمية موقع الاجتماع كما قدرت ، شارك في الاجتماع ثلاثة مديرين عامين من البنك المركزي العراقي و رؤساء المؤسسات في وزارة التجارة والمديرون العامون فيها.

تلكم الوزير مباشرة و بين ان موارد الدولة قد جفت وان علينا ان نبرمج مشترياتنا عن طريق الحصول عليها بالدفع الاجل. وانه يطلب منا تقديم تقرير حول الامكانيات المتاحة و خلال ساعتين يعرضه على

استرليني ، رافقه استشارة وتوسع العرض النفطي بخروج المنتجين عن الحصر مما اوقعهم في الفخ ليصل سعر البرميل الى اقل من (٩) دولارات والعراق كمصدر للنفط ، ويعتمد اقتصاده في مجمله على حصيلة صادراته منه، كان يخوض حربا طاحنة.

ولم تكن قعقة السلاح وحدها المؤثرة في النشاط الاقتصادي العراقي بل رافقها صراعات سياسية اقليمية و دولية كان العراق طرفا اساسيا و بارزا فيها.

وقد وصلت الصراعات التي اتخذت الحكومة السورية قرارا في مطلع ايار ١٩٨٢ بايقاف ضخ النفط العراقي بالانبوب الممتد من كركوك الى ميناء بانياس السوري على البحر الابيض المتوسط. وفي نفس الوقت بدأت مخاطر القتال تزداد على منفاذ تصدير النفط العراقي في الخليج. وقد واجه العراق حقيقة جديدة لا تقل خطورة عن



## اعلان رقم (٢٠٠٧/٤٨) صادر عن الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية

تعلم هذه الشركة عن وجود مناقصة سرية لنقل وتحميل وتفريغ المواد الغذائية وغيرها في محافظة القادسية لمدة ستة اشهر فعلى الراغبين في الاشتراك في المناقصة المذكورة من متعهدي النقل والتحميل والتفريغ مراجعة القسم القانوني في المركز العام للشركة الكائن في المنصور نهاية شارع النقابات للحصول على شروط المناقصة وبسعر (١٠٠٠٠٠) مئة الف دينار للنسخة الواحدة غير قابلة للرد وتقديم العطاءات بغلاف مختوم ومؤشر عليه عنوان المناقصة المذكورة اعلاه لغاية الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الاثنين المصادف ٢٠٠٧/٨/٢٠ على ان ترفق مع العطاء المستمسكات المدرجة ادناه وبخلافه يرفض العطاء وتوضع العطاءات في صندوق المناقصات في المركز العام للشركة المشار اليه اعلاه ولا يقبل أي تحفظ يرد على الشروط مطلقاً ولا تقبل طلبات كسر قرار احالة المناقصة باي شكل من الاشكال.

المستمسكات المطلوبة: ١- صك مصدق او خطاب ضمان بمبلغ (٥٠٠٠٠٠٠٠) خمسين مليون دينار او خطاب ضمان بالمبلغ المذكور صادر لآمر الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية حتما كتأمينات أولية وباسم المناقص حصراً. ٢- هوية الاحوال المدنية (اصلية). ٣- بطاقة سكن (اصلية) بالنسبة لسكن مدينة بغداد والبطاقة التموينية (اصلية) بالنسبة لسكنة المحافظات لعام ٢٠٠٧. ٤- براءة ذمة (اصلية) لعام ٢٠٠٧ صادرة من دائرة الضريبة المختصة معنونة الى الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية حصراً. ٥- سنويات سيارات حمل لا تقل عن اثنتين يتم حجزها لدى دائرة المرور المختصة. ٦- هوية اتحاد الناقلين اصلية نافذة المفعول.

سبتي جمعة حسان  
المدير العام وكالة

## إعادة نشر اعلان (للمرة الثانية)

رقم المناقصة ٢٠٠٧/١٠  
المواد قلع وتكسير وتحميل ونقل وتفريغ كمية ١٥٠٠٠ طن  
تاريخ الغلق ٢٠٠٧/٨/١٤  
حجر كلس من مقالع بازيان الى معمل سميت كركوك

تعلم الشركة العامة للسمنت العراقية احد تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن عن حاجتها لمواد المناقصة اعلاه فعلى الراغبين بالمشاركة الحصول على الشروط المطلوبة من مقر الشركة/ الدائرة التجارية الواقعة في الزعفرانية / سعيدة لقاء مبلغ قدره (٢٥٠٠٠) فقط خمسة وعشرون الف دينار غير قابل للرد علما بان موعد الغلق سيكون الساعة الثانية عشرة ظهرا ليوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٨/١٤ وسيعتبر العطاء غير مستوف للشروط ما لم يوثق بما يلي: ١- ان يكون المشاركون حاصلين على هوية تسجيل اتحاد الناقلين العراقيين نافذة وان يكون معروفاً عنوانه وهاتفه داخل العراق. ٢- تقديم تأمينات اولية بنسبة لا تقل عن ٣٪ من قيمة العطاء على شكل صك مصدق او خطاب ضمان او كفالة مصرفية ضامنة عن طريق مصرف عراقي معتمد او سندات الفرض الصادرة من الحكومة العراقية. ٣- شهادة تسجيل الشركة من دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة. ٤- عدم الممانعة من دخول المناقصات من الهيئة العامة للضرائب نافذة للعام الحالي. ٥- وصل شراء المناقصة يرفق مع العطاء. ٦- يتم ذكر السعر رقماً وكتابة بدون أي حرك او شطب وفي حالة الاختلاف يعتمد السعر المذكور كتابة. ٧- تكون الاسعار نهائية وغير قابلة للتفاوض. ٨- يهمل أي تحفظ يرد في العطاء ولا يعتد به قانوناً. ٩- يكون العرض المقدم مطبوعاً (وليس مكتوباً بخط اليد). ١٠- العرض يجب ان يوقع من قبل الشركة او محول الشركة مع ذكر اسمه الكامل ووظيفته وتصنيف الشركة. ١١- يكون العرض مقديماً باوراق الشركة او المكتب وليس الورق العادي. ١٢- الشركة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات او التي ترد بعد غلق المناقصة. ١٣- المقاول ملزم باستحصال اجازة استثمار المقلع من الجهات المعنية في الاقليم او المحافظة ويتحمل كافة بدلات الاستثمار والمصاريف الاخرى المترتبة على ذلك وتعتبر هذه المبالغ جزءاً لا يتجزأ من سعر المقاول.

مع تحيات الشركة العامة للسمنت العراقية